

السيدة الأستاذة / رئيس مجلس الإدارة
للمشركة المصرية للاتصالات ،،

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم التعقيب على رد الشركة المصرية للاتصالات عن
تقرير مراقب الحسابات للقوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ .

برجاء التفضل بالإحاطة بالتنبيه بإتخاذ اللازم،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

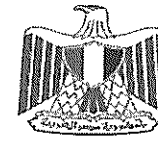
تحريراً في: ٢٩ / ٣ / ٢٠٢٦

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

نبيلة محروس حلمي

” محاسبة / نبيلة محروس حلمي ”



جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

التعقيب على رد الشركة المصرية للاتصالات
على تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية
المستقلة للشركة في ٢٠٢٥/١٢/٣١

الملاحظة	الرد	التعقيب
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١) عدم موافقتنا بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة نتيجة عدم قيام الشركة حتى تاريخه بتسجيل كامل الأراضي المملوكة لها والمشتراة بعد تاريخ تحويلها لشركة مساهمة منذ عام ١٩٩٨. وأوصينا بسرعة نهو إجراءات التسجيل، وموافقتنا بالشهادات السلبية لأراضي ومباني الشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية أو رهونات عليها.	تم التنبيه باستخراج الشهادات السلبية وفور استخراجها سيتم موافاة سيادتكم بها.	يتابع مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لموافقتنا بالشهادات السلبية للحفاظ على ممتلكات الشركة.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢) عدم قيام الشركة في ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١ بإعادة تقييم بعض التزاماتها التعاقدية بالعملة الأجنبية بحسابي دائنو شراء أصول ثابتة والموردين والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦.٩ مليون دولار ، ١.٧ مليون يورو لتبلغ فروق العملة المستحقة نحو ١١٥.٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصرية رقم ١٣ آثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية. وأوصينا بحصر كافة الحالات المماثلة والالتزام بما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن لإظهار الحسابات على حقيقتها.	يُرجى العلم بأن بعض العقود لم يتم تحديد تاريخ بداية الدعم الفني الخاص بها وبالتالي لن يتم تحديد الالتزام الخاص بها بدقة لكي يتم تقييمه، كما أنه قد تم عمل تقييم لبعض العقود خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ وسوف يتم فحص وتقييم باقي العقود خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.	يتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣) تضمنين حسابات الأصول الثابتة نحو ٢.٢٦٨ مليار جنيه قيمة ما أمكن حصره من أراضي تبين بشأنها ما يلي: • نحو ١.٣ مليار جنيه قيمة بعض أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزاع ملكية - صدر بشأنها العديد من انفتاوى من مجلس الدولة	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للأراضي بقيمة ١.٣ مليار جنيه فإنه تجدر الإشارة بأن الشركة بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها بالملاحظة ويتم إطلاع سيادتكم على	سيتم متابعة ما تم من الإجراءات التي اتخذتها الشركة والمشار إليها بالرد خلال العام المالي

ومفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وأنها ستظل مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الشركة ولا يجوز لها التصرف فيها.

وقد أفادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنها بدأت في اتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضي المشار إليها إلا أنه وحتى تاريخه لم نقف على ما أنهت إليه هذه الإجراءات ونتائجها ، هذا ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود أية قيود على ملكية الأراضي وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبنـد رقم (٧٤ - أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

• نحو ٩٢٦ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من المطالبات الواردة من الجهات الحكومية بقيمة الأراضي وحق الإنتفاع والمقام عليها بعض سنترالات الشركة والمدرجة ضمن أصول الشركة ببعض القطاعات (إسكندرية ووجه بحري - أسبوط- قطاعى وسط وشرق الدلتا) ، ولم نقف على أسباب توقف الشركة عن سداد العديد من تلك المطالبات ، وكذا عدم تجديد بعض عقود حق الإنتفاع بمناطق الصعيد ، مما حدا ببعض الجهات إلى رفع دعاوى ضد الشركة ومازالت متداولة بالقضاء ، فضلا عن قيـم الشركة بسداد بعض المبالغ كريع على بعض الاراضى بإحدى المحافظات بناء على الأحكام الصادرة فى هذا الشأن .

• وجود العديد من التعديت علي بعض أملاك الشركة بمناطق الشركة المختلفة (أراضي- مباني - سنترالات) مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية ما زالت متداولة بالقضاء حتى ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١ ومن أمثلة ذلك:-

أ- نحو ١٥.٨ مليون جنيه القيمة المقدرة من عام ١٩٩٨ لأرض حي شرق مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

ب- نحو ٢٠.٥ مليون جنيه قيمة التعديت على بعض سنترالات بقطاع الاسكندرية ومطروح

ج - نحو ٥.٢ مليون جنيه تكلفة شراء أرض الطوابق المشترك منذ عام ٢٠٠٧ والتي صدر بشأنها حكم المحكمة الصادر فى الاستئناف رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بـجلسة ٢٧ / ٦ / ٢٠١٨ " بمحو وشطب

آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة.

- بالنسبة لمبلغ ٩٢٦ مليون جنيه الخاص بمطالبات مقابل حق الإنتفاع فإنه يتم دراسة كل حالة على حده حيث يتم ورود العديد من المطالبات المبنية على أرقام جـزافية مُبلغ فيها ومن ثم فإنه يتم عرض الأمر على كافة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا لدراسة ظروف واحتياجات كل قطعة أرض ، كما أنه يتم متابعة كافة القضايا المرفوعة من تلك الجهات وموافاة سيادتكم بموقف كل قضية بالتقارير التفصيلية.

- بالنسبة للتعديت على الاراضى فيرجى العلم بانه يتم دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب الجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال لأمثل لها بما يُحقق أقصى استفادة للشركة وسوف يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج دراسة كل قطعة أرض ، كما يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تلك التعديت.

- بالنسبة لاستيلاء حى شرق مدينة شبين الكوم على الارض وأقامه مباني ورش وجراج للسيارات فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه قد تم ذلك بعد صدور قرار السيد اللواء/ محافظ المنوفية بتمكين حى شرق شبين الكوم من استرداد ارض البر الشرقى مع العلم بأن الشركة قد قامت بالطعن على قرار الإخلاء وقيد برقم ٩٩٣٧ لسنة ٢٠ ق قضاء إدارى بالمنوفية وبجلسة ٢٦ / ١٠ / ٢٠١٩ تم القضاء فى الشق المستعجل برفضه وإحالة الدعوى إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقرير بالرأى لقانونى فى موضوعها وانتهى التقرير ضد الشركة برفض الدعوى وإلزام المدعى بصفته المصروفات وتداولت الدعوى بالجلسات وتم حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٨ / ١٢ / ٢٠٢١ وصدر الحكم برفض الدعوى وتم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقيد برقم ٢٥٦٧٥ لسنة ٦٨ ق فى ٩ / ٤ / ٢٠٢٢ ولم يحدد له جلسته حتى تاريخه.

- بالنسبة للتعديت الخاصة بسنترالات الإسكندرية ومطروح فإنه

٢٠٢٦، كما نوصي بسرعة اتخاذ اللازم لحسم الخلاف بين الشركة والجهات الأخرى بشأن مطالبات حق الإنتفاع ودراسة كافة الحالات الأخرى فى ضوء الجدوى الإقتصادية منها وموافاتها بما تسفر عنه دراسة كل حالة على حدة من مطالبات حق الإنتفاع وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

كما يتابع موقف إزالة تلك التعديت وما يتم بشأنها خلال عام ٢٠٢٦.

وكذا متابعة كافة الإجراءات القانونية المتخذة من قبل

العقد المشهر لأرض الطوابق وتسليم الأرض وما عليها من مبان للمدعين "مما ترتب عليه خسارة الشركة للأرض وما عليها من مباني وتسليمها فعلياً للمدعين وخرجت من حيازة وملكية الشركة وقامت الشركة بنقض الحكم بالدعوى رقم ١٦٤٣٤ لسنة ٨٨ ق بشقيه المستعجل والموضوعي إلا أن محكمة النقض رفضت الشق المستعجل بوقف تنفيذ الحكم ، وتم النظر في الشق الموضوعي وقررت محكمة النقض بجلستها في ٦ / ٣ / ٢٠٢٤ بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضي من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي للشركة موضوعاً وإحالة القضية مجدداً إلى محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيلها لإعادة الإعلان . ويتصل بما سبق أنه قبل صدور حكم محكمة النقض سالف الذكر قامت الشركة برفع دعوى قضائية ضد بائعي الأرض (مطالبة بنحو ٣٠ مليون جنيه من قيمة الأرض وما زاد من قيمتها حتى وقت إستحقاقها والتعويض المناسب) ، وقد صدر حكم لصالح الشركة بالزام المدعي عليهم - بائعي الأرض - بأن يؤدوا مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه مضافاً إليها الفوائد القانونية وتعويض بنحو ١٠٠ ألف جنيه ، وقد تم الضع على الحكم المذكور بطريق الاستئناف رقمي (٨٩٩٤ ، ٩١٤٣) لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وتم تأجيل النظر فيهما للحكم وحتى تاريخه لم يتم إصدار أية أحكام وما زالت متداولة . وأوصينا بالالتزام بالفتاوى المشار إليها مع إعداد دراسات الجدوى اللازمة لتقنين وضع تلك الأراضي في ضوء احتياجات الشركة لها ، وموافقاتنا بما انتهت إليه الدعاوى القضائية والطعون المرفوعة بشأن بعضها واتخاذ اللازم لتجديد عقود حق الانتفاع قبل انتهائها وعداد المستحق عليها ، مع العمل على إزالة التعديلات على الأراضي المملوكة للشركة ، والالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها بشأن الإفصاح المشار إليه عليه.	مرفوع بشأنها قضايا وما زالت متداولة. - بالنسبة لأرض الطوابق فيرجى العلم أن الشركة المصرية للاتصالات قد حصلت على حكم قضائي في دعوى الاستحقاق من محكمة جنوب الجيزة الابتدائية بالزام البائعين بسداد مبلغ نحو ١٨ مليون جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠١٩ وحتى تمام السداد ومبلغ ١٠٠ ألف جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والحكم مطعون بطريق الاستئناف رقمي ٨٩٩٤ ، ٩١٤٣ لسنة ١٣٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة والقضية مؤجلة لجلسة ٤ / ٤ / ٢٠٢٦. أما بالنسبة لموقف القضية بمحكمة النقض فإنه بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٢٤ نقضت لمحكمة الحكم المطعون فيه فيما قضي به من تأييد حكم أول درجة برفض التدخل الهجومي موضوعاً وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ومؤجلة لجلسة ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٦. - بالنسبة للإفصاحات فإن إدارة الشركة تلتزم بشكل كامل بالإفصاح في ضوء الأهمية النسبية عن المعلومات الهامة والمؤكد تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية.	الشركة وخاصة الموقف الخاص بأرض شبين الكوم، وموافقاتنا بالمستجدات في هذا الشأن. أما بالنسبة لأرض الطوابق يتابع موقفها من مستجدات واحكام خلال عام ٢٠٢٦ .
نرى ضرورة فصل الأعمار الإنتاجية لكافة الأصول التي	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:- - تقوم الشركة حالياً باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية بشأن تقنين أوضاع ملكية جميع أراضي الشركة ومن ضمنها ارض	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤) تضمن حساب الأصول الثابتة تكلفة نادي الشركة بالمعادي البالغة نحو ٢.٨ مليار جنيه وتحملت عنه مصروف إهلاك بنحو ١٦١ مليون

يمكن تحديد أعمارها ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المرتبطة خلال عام ٢٠٢٦ . كما يتابع موقف تقنيين وضع الأرض وموافاتها بالمستجدات، وكذلك متابعة تسويات حق الانتفاع على شركة TE Sport ونوصي بالإفصاح في هذا الشأن ضمن إيضاحات الأصول بالقوائم المالية.	النادي ويتم إطلاع سيادتكم على آخر مستجدات تلك الإجراءات في الاجتماعات الدورية التي يتم انعقادها بين السادة أعضاء الجهاز والسادة المسؤولين بالشركة. - بالنسبة لمعدلات الإهلاك فقد تم التنسيق مع الجهات الفنية وتعديل بعض الأعمار الإنتاجية لبعض الأصول مثل حمام السباحة والملاعب وبعض الأجهزة الكهربائية وغيرها، أما بخصوص ما ورد بملاحظة سيادتكم فإنه جاري الفحص مع الجهات الفنية المختصة وسوف يتم عمل اللازم في ضوء ذلك. - بالنسبة لمبالغ حق الانتفاع المستحقة على شركة TE Sport والمبالغ المدفوعة لها من تحت الحساب فإنه سيتم تسويتها وتحصيلها في ضوء المستجدات حيث أن الشركة المذكورة مازالت في مرحلة البداية كشركة مُنشأة حديثاً وتقوم بكافة ما يمكن اقيام به من إجراءات وإنشاءات وغيرها لزيادة الإيرادات وسداد الالتزامات. - بالنسبة للإفصاح بالإيضاحات المُتمة فإن الشركة تقوم بالإفصاح اللازم طبقاً لمعايير المحاسبة وذلك ضمن إيضاح المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح رقم ١/٣٧). من إيضاحات القوائم المالية للشركة.	جنيه ، وقد تبين بشأن ذلك ما يلي: • عدم تقنين وضع أرض النادي والمخصصة للشركة من مصلحة الأملاك الأميرية لإقامة محطة لاسلكية عليها منذ عام ١٩٥٥ والذي تم الإشارة في التخصيص المشار إليه انه في حالة إستخدامها لغير الغرض المخصصة لاجله ترد إلى مصلحة الاملاك الاميرية. • تضمنت أصول النادي نحو ١٠٢ مليون جنيه القيمة الحالية لحق الانتفاع للأرض التي تم استئجارها لمدة ٢٠ عام من وزارة الاتصالات لإنشاء وإدارة وتشغيل مراكز تدريب مفتوحة في مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات ، وقد تبين قيام الشركة باستخدام الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله بالمخالفة للبند رقم (٤) من التعاقد المبرم بين الشركة ووزارة الاتصالات ، وكذا الموافقة الصادرة من الهيئة العامة للإستثمار بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٣ مما قد يعرض الشركة لسحب الارض وما عليها من إنشاءات طبقاً لما يقضى به البند رقم ١٥ من التعاقد المشار إليه. • عدم فصل قيمة الاجهزة والالات مثل (اجهزة التكييف والانذار واجهزة المراقبة والمصاعد) عن مكونات كل مبنى حيث تم اهلاكها ضمن المباني على ٥٠ عام ، فضلاً عن تسجيل قيمة الملاعب والبالغة نحو ٦٥.٤ مليون جنيه بصورة إجمالية في سجل الأصول دون فصل مكوناته وعلى الاخص تكلفة النجيلة الطبيعية او الصناعية وباقي المكونات المرتبطة بالملاعب. • قيام الشركة المصرية للاتصالات بالتعاقد مع شركة تى إى للإستثمار الرياضى (المملوكة للشركة بنسبة ٩٩.٩٩%) يحق بموجبه للأخيرة استغلال النادي فى الغرض المخصص من أجله ، ولم نتحقق من مدى تناسب العائد السنوى المستحق مقابل التكاليف التي تتكبدها الشركة ولم تقم الشركة المذكورة بسداد حق الانتفاع المستحق عليها من ١ / ٤ / ٢٠٢٤ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ والبالغ نحو ١٥١.٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للبند ٧ / ٣ من عقد حق الانتفاع والذي يقضى بتحصيل مقابل حق الانتفاع مقدماً ودون تأخير ، ونشير في هذا الشأن الى خلو العقد من فرض غرامة تأخير على الشركة المذكورة حال عدم التزامها بالسداد
--	---	--

		• قيام الشركة المصرية بتمويل الشركة المذكورة بنحو ١٩٩ مليون جنيه خلال العام والاعوام السابقة ولم نقف على طبيعة تلك التمويل فضلا عن عدم ابرام تعاقد بين انشركتين بشأن سداد تلك المبالغ. • لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن التعاقد مع الشركة التابعة المذكورة كعقد إيجار تشغيلي بالمخالفة لما تقضي به الفقرتين رقمي ٩٥ ، ٩٦ من معيار المحاسبة المصري – عقود التأجير- وقد أفادت الشركة بردها على تقرير فحص القوائم المستقلة في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ لأنها تقوم بالإفصاح طبقا للمعايير المحاسبية وذلك ضمن ايضاح انعاملات مع الاطراف ذات العلاقة الا انها لم تقم بالإفصاح عن طبيعة المعاملة مع الشركة التابعة. وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ، وفصل مكونات سجل الأصول الثابتة فيما يخص الملاعب والاجهزة وسرعة إنهاء كافة الإجراءات الخاصة بتقنين وضع أرض النادي ، مع موافقتنا بدراسة الجدوى الاقتصادية للتحقق من عائد الشركة ، وضرورة الإفصاح عما تم الاشارة اليه ضمن الإيضاحات المتممة.
يتابع ما يتم من تسويات بشأن المسارات غير الصالحة للاستخدام والبطاريات التي يتم استبعادها خلال عام ٢٠٢٦، مع دراسة إمكانية التأمين على تلك الكوابل.	يرجى التفضل بالعلم بالآتي :: - بالنسبة للمسارات غير الصالحة للاستخدام فإنه جاري حصر تلك المسارات واستبعادها خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦. - اما بالنسبة للبطاريات فإنه يتم استبعاد كافة البطاريات التي تم سرقتها من سجلات الأصول بشكل دوري بعد استيفاء كافة المستندات والإجراءات اللازمة لذلك من الجهات المختصة. - أما بالنسبة للتأمين على الكوابل النحاسية فإن الإجراءات التي تتخذها الشركة تأخذ في الاعتبار كافة العوامل الممكنة في ضوء التكلفة والعائد ، حيث أنه نظراً للتكلفة الباهظة التي تتطلب ذلك ولخطة الشركة المستمرة منذ سنوات باستبدال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية وبالتالي فإنه من الصعب التأمين على كافة الكوابل النحاسية، ولكن في كل الأحوال تتخذ الشركة كافة الإجراءات الممكنة للحفاظ على أصولها.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥) ما زالت الأصول الثابتة تتضمن قيمة المسارات والكوابل النحاسية الغير صالحة للإستخدام خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٥٨ مسار بطول ١١.٨ ألف متر طولى على الترتيب حيث أفادت لجان السحب أن تلك المسارات غير صالحة للإستخدام لتعذر سحب الكوابل منها فضلا عن نحو ٧٢ ألف متر طولى من الكوابل النحاسية تم فصل الخدمة عنها حتي ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ، وكذا عدم استبعاد قيمة البطاريات التي تم سرقتها من بعض وحدات MSAN والتي بلغ ما أمكن حصره منها عدد ٦٣٢٦ بطارية من حسابات الأصول الثابتة ، ولم تتخذ انشركة أية إجراءات بشأن الكوابل التي تم فصل الخدمة عنها الامر الذي سهل سرقة العديد من هذه الكوابل بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٣٥٥ متر طولى بتكلفة قدرها نحو ٤.٣ مليون جنيه بوسط دللتنا ، ونشير في هذا الصدد ضرورة دراسة جدوي التأمين علي الكوابل النحاسية التي لم يتم إحلالها حفاظاً علي ممتلكات الشركة.

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما له من أثر على أصول وممتلكات الشركة. <u>ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦)</u> عدم إستغلال الشركة لبعض الأراضي ، والمباني في الأغراض المخصصة لها من أجله لإقامة سنترالات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٩ ولم يتم إبرام عقود بشأنها مما قد يعرض الشركة لسحب تلك الأراضي لمخالفتها لشروط التخصيص ، فضلا عن وجود العديد من النزاعات القضائية مع بعض الجهات الادارية بالدولة بشأن تلك الأراضي ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٧٦.٧ مليون جنيه بحساب المشروعات تحت التنفيذ ، ونحو ١٤ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة مما قد يترتب عليه ضياع عوائد استثمار المبالغ المشار إليها وقد أفادت الشركة بردها المتكرر بأنه جاري إتخاذ اللازم في هذا الشأن. وأوصينا بالالتزام بشروط التخصيص وتقنين وضع تلك الاراضى للاستفادة منها فى الاغراض المخصصة لها تفاديا لتوقيع الجزاءات أو إلغاء التخصيص ومراعاة المدة المحددة لتنفيذ المشروعات تفاديا لسحب تلك الاراضى	جاري دراسة موقف كافة الأراضي والمباني من جانب اجهات الفنية والقانونية والتجارية والعمل على الاستغلال الأمثل لها بما يحقق أقصى استفادة للشركة.	يتابع خلال عام ٢٠٢٦ ، مع سرعة موافاتنا بالموقف الحالي لمدى إستغلال تلك الأصول وبما اتخذته الشركة من إجراءات إدارية وقانونية في هذا الشأن.
<u>ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧)</u> ضعف الترابط والتنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة أدى إلى التأخر في إضافة بعض الأصول والتي بلغت نحو ٩٠٥ مليون جنيه والتي يرجع تاريخ دخول بعضها للخدمة لعام ٢٠٢٠ مما أدى الي تحميل الفترة باهلاك بنحو ٦٧٢ مليون جنيه ، فضلا عن عدم تضمين حسابات الأصول الثابتة والأصول الأخرى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٥٦٢.٢ مليون جنيه بالمخالفة لما يقضى به معيار المحاسبة المصرية رقمى (١٠) وما لذلك من أثر على حساب الإهلاك تتمثل في : • نحو ٥٤٤.٢ مليون جنيه قيمة المشروعات التي تم تنفيذها ودخولها الخدمة وتشغيلها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٤ وقيمة حاسبات شخصية وطابعات . • نحو ١٨ مليون جنيه قيمة ما تم تنفيذه من أعمال توريد وتركيب	يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة لحساب مشروعات تحت التنفيذ فإنه يتم رسملة الأصول بعد استيفاء المستندات اللازمة من الجهات الفنية بالشركة ، ونظرا لتعدد وتنوع وانتشار مشروعات ومهمات الشركة فإنه يتم التنسيق بين كافة الجهات المختصة كل ربع مالي لتجميع بعض الأصول التي دخلت الخدمة واستيفاء كافة البيانات اللازمة من جانب الجهات الفنية لرسملة تلك المشروعات ، ومن ثم فإنه سوف يتم رسملة ما تم دخوله الخدمة خلال الربع الاول عام ٢٠٢٦ وعمل التسويات اللازمة بعد استيفاء الإجراءات والمستندات اللازمة ومن ثم مراعاة احتساب الأهلاك للأصل من تاريخ بدء التشغيل. - بالنسبة لمبلغ الـ ١٨ مليون جنيه الخاص بأعمال توريد وتركيب وتشغيل أنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة فإنه سيتم إضافته للأصول فور الإنتهاء من الإجراءات وتوفير المستندات اللازمة	يتابع ما يتم من تسويات لإضافة مـــــا ورد بالملاحظة على حساب الأصول خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ ، مع سرعة إتخاذ اللازم مع الجهات الفنية للإفادة بالاصول المهيأة للتشغيل التزاماً بمعيار المحاسبة

المصري رقم ١٠ الأصول الثابتة واهلاكاتها.	لذلك.	وتشغيل لأنظمة كاميرات المراقبة بمخازن الشركة والتي تم إستلامها نهائيا بتاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠٢٥ ومنهم نحو ٢.٢ مليون جنيه قيمة الاعمال المنفذة لرفع كفاءة بعض المباني والسنتراتالات والتي تم استلامها ابتدائياً خلال الفترة من مايو ٢٠٢٤ حتى يناير ٢٠٢٥. وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة لإظهار حسابات الأصول وكذا مصروف الإهلاك علي حقيقتهم إنتزاما بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.
يُتابع ما ستقوم به الشركة من تسويات في ضوء نتائج الفحص خلال عام ٢٠٢٦.	يرجى العلم بأنه جارى فحص العقود والتنسيق مع الجهات الفنية لتحديد مدى إمكانية إجراء الفصل بين مكونات الشبكة ومن ثم عمل اللازم، كما يرجى العلم بأنه قد تم موافاة سيادتكم ببعض البيانات الخاصة بتلك المشروعات وجاري موافاة سيادتكم ببقى البيانات المطلوبة وفحص ما ورد بالملاحظة وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبة رقم (٨) تضمنت الأصول نحو ٩٨ مليون جنيه قيمة شراء شبكة إتصالات مقامة من طرف العميل منذ سنوات خاصة بأحد المجتمعات المغلقة وإهلاكها على ٥٠ عام دون فصل ما يخص المساحات المؤجرة لمدة ٧ سنوات لاقامة أبراج عليها وفقاً للعقد المبرم ، وكذا دون فصل البنية الأساسية عن تكلفة الكابل لإختلاف معدل الإهلاك لها عن معدل إهلاك الشبكة ، فضلاً عن عدم وجود لجنة فنية لدراسة تحديد معدل إهلاك الشبكة المستخدمة المشار إليها وكذا عدم موافاتنا بدراسات الجدوى المعدة لشراء الشبكة ، فضلاً عن ذلك لم تتضمن الأصول وإلتزامات الشركة قيمة شراء شبكة إتصالات بأحد المجتمعات المغلقة شاملة تاجير ٦ مساحات لتكوين أبراج محمول ، ٢ مركز بيع والبالغ قيمتها نحو ٥٥ مليون جنيه . وأوصينا بإجراء التسويات اللازمة بفصل ما يخص المساحات ومراكز البيع المؤجرة عن تكلفة الشبكة وكذا البنية الأساسية عن تكلفة الكوابل لإظهار الحسابات علي حقيقتها إنتزاما بأحكام الفقرة رقم (٥٥) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وتشكيل لجنة فنية للوقوف على صحة معدلات إهلاك الشبكة وموافاتنا بدراسات الجدوى المشار إليها والإيرادات المحققة من تلك الشبكات والموقف الحالي الخاص بمساحات أبراج المحمول ومراكز البيع التي لم يتبين لنا استلامها واستغلالها .
يُتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول	يُرجى العلم بأن بعض عقود الدعم الفني تكون بدايتها بعد انتهاء فترة الضمان والتي تحدد بناء على تواريخ الإستلام للنهائي للعقد الأصلي والتي في بعض الأحيان يتم تأخير تحديدها مع الجهات	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبة رقم (٩) عدم قيام الشركة بحساب القيمة الحالية لبعض عقود الدعم الفني والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٦٣ مليون جنيه المعادل لنحو

٦.٩ مليون دولار ، نحو ٦٠٦ ألف يورو والتي سيتم سداد بعضها على مدار ٥ سنوات وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها. وأوصينا بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك ، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن القيمة الحالية.	الفنية نظراً لطول مدة إستيفاء المستندات ومن ثم يتم عمل التسويات اللازمة لها في الفترة المالية اللاحقة.	لعام ٢٠٢٦ مع ضرورة التنبيه على الجهات الفنية بإستيفاء كافة البيانات اللازمة لتسجيل العقود بالقيمة الحالية من أول مرة لإظهار قيم الأصول والالتزامات بشكل صحيح ودقيق.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٠) مخالفة الشركة للفقرة ٧٠ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة وإهلاكاتها حيث لم تقم الشركة باستبعاد قيمة الأصول التي تم إحلالها من بعض مشروعات الكوابل البحرية والمتمثلة في الأجهزة والراكات. وأوصينا بالالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المشار إليه وإجراء ما يلزم من تسويات .	يرجى التفضل بالعلم بأن التحديثات المذكورة هي عبارة عن تحديثات تمت بدون إحلال أى مهمات أو أجهزة بدلا منها مع العلم بأنه في حالة الإحلال لا يتم الإستبعاد مباشرة نظرا لأنه يتم استخدام ما يتم إحلاله كقطع غيار في حالة إمكانية الاستفادة منها بمشاريع أخرى أو تخريدها في حالة عدم الجدوى منها.	يتابع ما يتم من تحديثات وما يتم إستخدامه أو تخريده من تلك المهمات.
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١١) لم تقم الشركة بإستبعاد تكلفة بعض الساعات الدولية المباعة بنظام IRU خلال العام من حساب أصول حق الانتفاع والبالغ قيمتها البيعية نحو ١٩٨ مليون جنيه انمادل نحو ٤ مليون دولار على بعض الكوابل ، ونشير في هذا الصدد الي قيام الشركة باستبدال بعض الساعات بينها وبين أحد الكوابل (بدون مقابل) دون اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما لذلك من أثر على حساب الأصول وإهلاكاتها. وأوصينا بإجراء التسوية اللازمة لإظهار حسابات الأصول والإستهلاك على حقيقتهما.	يرجى العلم بأنه سيتم عمل الاستبعادات اللازمة فور الانتهاء من تحديد التكلفة، أما بالنسبة للساعات المستبدلة فقد تم التوضيح لسيادتكم من خلال الاجتماعات مع الجهات الفنية المختصة داخل الشركة بكافة التفاصيل اللازمة والردود على استفسارات سيادتكم .	يتابع التسويات التي ستقوم الشركة بها خلال الربع الأول ٢٠٢٦.

يتابع لحين إستكمال المنظومة الجديدة خلال عام ٢٠٢٦ كما جاء برد الشركة. يتابع ما يتم من تسويات بحساب الإعتمادات خلال عام ٢٠٢٦. يتابع ما يتم من إجراءات بشأن المهمات المرفوضة والعقود الخاصة بأجهزة OSS خلال عام ٢٠٢٦. يتابع موقف المهمات بطيئة الصرف ونتائج أعمال اللجنة المشكلة لفحص تلك الأصناف خلال عام ٢٠٢٦. يكتفى برد الشركة بخصوص فروق	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: قامت الشركة باتخاذ إجراءات جادة نحو ميكنة بعض العمليات بمنظومة المخازن يتم من خلالها زيادة الترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة وقد تم دراسة أسباب ذلك ووضع الحلول المُمكنة لها والتي كان من ضمنها تحديث أو تغيير نظم تخطيط الموارد بالشركة ERP الخاصة بالمخزون والمشتريات والمالية. ولكن نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة على مستوى العالم وانعكاسها على الاقتصاد المصري فجارى ايجاد حلول تقنية بديلة لتطوير منظومة المخازن . ونتيجة الجهود التي تبذلها الشركة في تطوير منظومة العمل فقد تم إنشاء منظومة مخزنية يتم من خلالها عمل حصر لكافة الأصناف المخزنية المتواجدة بالمخازن الرئيسية التي تم ربطها على تلك المنظومة وكذلك يتم اعداد طلبات الصرف وتسجيل حركات الإضافات والصرف وتسعير الكميات واتمام كافة العمليات المخزنية فى تلك المخازن إلكترونيا ، وقد تم العمل بهذا النظام منذ بداية عام ٢٠٢٤ ، كما انه قد تم اعداد خطة سيتم من خلالها ربط كافة المخازن الفرعية على منظومة المخازن الالكترونية بداية من ١ ابريل عام ٢٠٢٦ ومتوقع الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٢٦ وسيتم دراسة تطوير إجراءات العمل بما هو مُتاح من إمكانيات وفي ضوء الموارد المتاحة والتكلفة والعائد. - بالنسبة لأرصدة الاعتمادات المُستندية فهي عبارة عن مبالغ تم سدادهما لشراء مهمات مخزنية ستصل للمخازن ويتم تحميل ما تم صرفه بشكل مؤقت على حساب الاعتمادات (حيث أنه من المُؤكد طبقا للحقوق أن ما تم سداده هو مقابل مهمات مخزنية سيتم إستلامها أو تم إستلامها) لحين استيفاء بعض الإجراءات مثل مستندات الفحص والإضافة والقيم الفعلية للجمارك وغيرها ، وفور استيفاء تلك الإجراءات يتم نقل تلك القيم من حساب الاعتمادات إلى حسابات المخزون المختصة وبالتالي فإنها جزء أصيل من	ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٢) إستمرار ضعف نظام الضبط الداخلي والترابط والتنسيق بين إدارات الشركة المختلفة المعنية بالمخزون ، مما ترتب عليه تأخر تسجيل بعض حركات الإضافة والصرف لفترات طويلة ترجع إلى عام ٢٠٢١ ، الأمر الذي أدى الي إظهار أرصدة المخزون والحسابات المرتبطة على غير حقيقتها ومن مظاهر ذلك ما يلي - • تضمن المخزون بالخطأ نحو ٤٥٧ مليون جنيه وصحتها حساب الارصدة المدينة تتمثل فى :- • نحو ٣١٠ مليون جنيه قيمة ما تم سداده على ذمة إعتمادات مستندية لتوريد بعض قطع غيار ومهمات لبعض العقود و أوامر التوريد الصادرة لبعض الموردين لم يتم ورود مشمولها وإضافتها لمخازن الشركة. • نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة المهمات المرفوضة لعدم مطابقتها للمواصفات الفنية والغير صالحة للاستخدام بعضها مرفوع بشأنه قضايا متداولة حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ولم يتم استبدالها بمهمات اخرى صالحة للاستخدام وكذا لم يتم تعويض الشركة عن قيمتها بالمخالفة لاحكام المادة ٢٢ من لائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها. • تم تخفيض المخزون لمقابلة المخزون الراكد والتالف بالمخازن الرئيسية بنحو ١٥٣ مليون جنيه وتبين إستمرار الشركة بتقييم المخزون الراكد طبقا لأسس زمنية ونسب مئوية وردت بلائحة التخزين وبالقواعد التفصيلية لها بالمخالفة لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون ، ونشير في هذا الصدد إلى عدم نهو اعمال اللجنة الفنية المشكلة منذ عدة سنوات لدراسة المخزون. • عدم تائر المخزون بنحو ٧٠.١ مليون جنيه قيمة ما تم توريده للمخازن من المهمات الخاصة بتوسعات اجهزة OSS وكذا قيمة العجز والبارز لبعض الاصناف يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣. • تكس بعض مخازن الشركة ببعض الأصناف والمهمات الواردة
---	--	--

للمشروعات القومية حيث تبين أن معدن الصرف منها بطيء وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٩٩١ مليون جنيه ونشير في هذا الصدد إلى قيام الشركة بتشكيل لجنة في ٨ / ٩ / ٢٠٢٤ لمطابقة أرصدة المخازن الرئيسية مع ما تم صرفه لمخازن مقاولي التنفيذ مع ما تم تنفيذه علي الطبيعة للتحقق منها وهو الأمر الذي لم يتم الإنتهاء منه حتى تاريخ اعداد القوائم المالية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ وقد افادت الشركة بردها على تقرير الفحص المحدود في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بأنه جاري الفحص.

• تحمل الشركة ١.٥ مليار جنيه منذ سنوات وحتى ديسمبر ٢٠٢٥ كفروق عملة للتأخر في السداد ، وللتغيير في شروط الدفع ، وفروق لزيادة أسعار بعض المواد الخام والمهمات ، وكذا علاوات أسعار لبعض التعاقدات وأوامر التوريد وذلك نتيجة التأخر في اجراءات البت و'الإسناد ، وعدم جاهزية بعض المخازن لاستيعاب الكميات المتعاقد عليها مما ترتب عليه ايقاف التوريد أكثر من مرة من قبل الشركة ، وكذا رد غرامات تاخير ومصاريف أخرى لبعض الموردين .

• عدم الإنتهاء من إنشاء منظومة حسابات لجميع المخازن الفرعية أدى إلى عدم تضمين المخازن الفرعية بقيمة الأصناف المنصرفة من المخزن الرئيسي واعتادت الشركة على تحميل قيمتها على حساب المصروفات بالرغم من عدم صرفها للتشغيل ، وقد جاء رد الشركة على تقريرنا على فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ مؤيداً لما ورد بالملاحظة.

ونشير في هذا الشأن إلى ضعف بعض أنظمة إنذار الحريق والاطفاء الألى ببعض مخازن ومباني ومحطات إنزال الكوابل البحرية بالشركة .

وأوصينا ببحث ودراسة ما سبق الإشارة إليه واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة ، مع الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري المشار إليه لما له من أثر علي قيمة المخزون والحسابات المختصة ، والعمل على تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية لمنظومة المخازن مع الإلتزام بأحكام مواد لائحة التخزين والقواعد التفصيلية المنظمة لها وما يرتبط بها من أنظمة الاطفاء والحريق

المخزون وبالتالي يتم إضافة قيمة ما يتم سداده من اعتمادات مستندية لشراء مهمات مخزنية إلى قيم حسابات المخزون الأخرى. بالنسبة لموقف المهمات المرفوضة بالفحص تبين الآتي :

• بالنسبة للعقد رقم ٢١١ / ٢٠٢١ / ٣٧ / ٢ فقد تم سحب المهمات المرفوضة عن طريق الشركة الموردة بعد التوصل لاتفاق بتخفيض أمر الشراء الأول.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٤ / ٨ / ١ بنحو ٢٤٤ ألف جنيه توريد الشركة المصرية للمقاولات فإنه تم توريد بديل للمهمات المرفوضة وجاري الفحص من قبل لجان الشركة المصرية للاتصالات.

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣٤ توريد شركة تلي سبورت فإن العينات المقدمة لم تورد من قبل ويتم إجراء بعض التعديلات عليها وجاري التوريد بعد التعديل طبقاً لمواصفة الشركة المصرية للاتصالات .

• بالنسبة للمهمات الخاصة بالعقد رقم ٤٥١ / ٢٠٢٣ / ٣ / ١ توريد شركة نيوتك لصنف الكونكتور فقد تم توريد كمية مبدئية لتجربتها بمناطق الشركة المصرية للاتصالات وفي حالة نجاح التجربة سيتم قبول العينات وتوريد باقي الكميات طبقاً لأمر التوريد .

• بالنسبة للعقد رقم ٢١٢ / ٢٠١٩ / ٤ فإن هذه المهمات بدون مقابل وتم التواصل مع الشركة لتوريد البديل والتنسيق مع القطاع الفني لتشكيل لجنة مختصة للفحص والاستلام.

• بالنسبة لباقي المهمات فإنه يتم متابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وسوف يتم موافاة سيادتكم بها فور حدوثها.

- بالنسبة لاستخدام العامل الزمني في تقييم المخزون عن طريق حساب قيمة المهمات الراكدة فإن التعامل مع المهمات الراكدة تتم وفقاً لمعايير محددة لكيفية الاستفادة منها بعد العرض على لجان متخصصة في فحص الأصناف الراكدة بحيث يمكن الاستفادة منها أو التخلص منها بالبيع وذلك دون إحداث أضرار مادية للشركة قدر الإمكان

- أما بالنسبة لسياسة الشركة الخاصة بالانخفاض في قيمة المخزون

العملية وزيادة أسعار الخامات وعلاوات الأسعار والعمل على الحد منها مستقبلاً.

ضرورة سرعة حصر كافة المخازن الفرعية التي لم يتم إضافتها على منظومة الأوراق والعمل على إضافتها في أقرب وقت مع وضع الضوابط اللازمة لإحكام الرقابة على الإضافات والمنصرفات من المخازن لتجنب أي فروق.

يتابع ما يتم تنفيذه بشأن خطة الحماية المدنية على مخازن الشركة.

فيرجع ذلك لان المخزون الذي يتم دراسته وتخفيضه أو زيادته هو بغرض الاستخدام في أنشطة الشركة بالإضافة لتعدد أماكنه وكثرة أصنافه واختلاف تباعد توقيتات شراؤه مما يجعل تحديد صافي القيمة انبيعية لكافة الأصناف عملية يصعب تطبيقها بشكل عملي طبقا لبنود المعيار في مثل هذه الحالة ، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر فإن الشركة تطبق أفضل الممارسات المتاحة وهي تطبيق العامل الزمني للأصناف لقياس تكلفة المخزون ، أما بالنسبة للجنة المذكورة في هذا الإطار فهي لجنة الراكد والتي بدورها تنعقد بشكل دوري لدراسة المهمات وإتخاذ اللازم بشأنها وليست لجنة محددة بوقت زمني معين ثم يتم إعادة تشكيلها مرة أخرى.

- بالنسبة لمبلغ ٧٠.١ مليون جنيه فإنه سيتم إضافته للمخزون فور توافر المستندات الدالة لذلك ، أما بالنسبة لقيمة العجز والبارز في بعض المهمات فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة فور صدور نتائج التحقيقات والتوصيات من الجهات المعنية بالتحقيقات الجارية.

- بالنسبة لبطء صرف بعض المهمات الخاصة بالمشروعات القومية فإنه في بعض الأحيان يحدث تأخير لظروف خارجة عن إرادة الشركة وترجع إلى خضط وظروف وإجراءات بعض الجهات بالدولة حيث أن التنفيذ يكون مرتبط بالإنهاء من تنفيذ المرافق الأخرى مع توفير مهمات المشروع بالكامل وهو ما أدى إلى وجود تكس مؤقت للمهمات بالمخازن في الفترات السابقة ، أما في الوقت الحالي فلا يوجد تكس للمهمات نتيجة لتقدم سير العمل بالمشروع ، كما أنه جاري الإنتهاء من تنفيذ كامل المشروع ، وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمال اللجنة فور الإنتهاء منها.

- بالنسبة لتأخر الشركة في البت في إجراءات التعاقد وإصدار أوامر التوريد للموردين وعدم الدقة في تحديد احتياجات الشركة فقد سبق وأن تم التوضيح بأن الشركة قامت باتخاذ كافة الإجراءات الطبيعية طبقا للوائح والتعليمات وبذلت العناية المهنية اللازمة في أداء عملها في كافة مراحل التعاقدات سواء في التخطيط أو التعاقد أو الموافقة على علاوات الأسعار ولكن نظرا للظروف الاقتصادية العالمية والمحلية الصعبة وما ترتب عليها من قرارات وإجراءات

	صعبة والتي انعكست اثارها على كافة الجهات بالدولة والتي تعتبر من الاثار الخارجة عن إرادة الشركة كما ان اى علاوات او فروق في الأسعار تتم طبقاً للوائح والقواعد المنظمة بالشركة - بالنسبة لعدم إنشاء منظومة حسابات للمخازن الفرعية فإنه بالفعل يوجد منظومة لحسابات المخزون للمخازن الفرعية التي تم استيفاء الشروط الخاصة بها وفقاً للائحة التخزين والقواعد التفصيلية الخاصة بها. كما انه جارى تعميم تلك المنظومة تباعاً على كل المخازن الفرعية والمحلية التي تستوفي الشروط. أما بالنسبة لتحميل قيمة بعض منصرفات المخازن على المصروف مباشرة فإن ذلك يتم فقط لبعض المخازن المحلية القليلة نظراً لعدم وجود مخازن فرعية بالقطاع التابعة له تكون وسيط أولاً قبل تحميلها على المصروف ويتم الرقابة على تلك الاصناف من واقع العهد الشخصية المسلمة لأمناء العهد بالمخازن بالإضافة الى تضمينها بمحاضر الجرد السنوية كل عام. فيما يتعلق بعدم توافر أنظمة انذار الحريق والاطفاء الآلى ببعض المخازن فقد تم اعداد خطه طويله الأجل سيتم من خلالها تنفيذ كافة اجراءات الحماية المدنية والتي تتمثل في البدء بالمواقع والسنترالات الهامة والمؤثرة على ان يتم استكمال التنفيذ لكافة مواقع الشركة في ضوء التكلفة خلال الفترات القادمة.	
يتابع مع مراعاة ارسال المصادقات لكافة العملاء والارصدة المدينة والدائنة للتحقق من صحة الأرصدة في تاريخ اعداد القوائم المالية.	تم إرسال مصادقات للعملاء الذين يمكن التصديق معهم وكذلك بعض الأرصدة المدينة والدائنة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقد تم إرسال بعضها لسيادتكم	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٣) لم نواف بما يفيد قيام الشركة بإعداد وإرسال المصادقات لبعض أرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والأرصدة الدائنة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ للتحقق من صحة تلك الأرصدة في ذات التاريخ. وأوصينا باتخاذ اللازم في هذا الشأن.

ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤)

بلغ رصيد حساب العملاء نحو ١٤.٥ مليار جنيه - بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - بنحو ٣.١ مليار جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ، وتضمن الرصيد بعض المبالغ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١.٨٥٦ مليار جنيه تتمثل في (نحو ٥١٤.٣ مليون جنيه مديونية متوقفة علي بعض العملاء خارج مصر وعملاء دوائر مؤجرة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ ، نحو ١.٣٢ مليار جنيه مديونية متوقفة علي بعض عملاء الحكومي ، ومنزلي ، وتجاري ، وبيع خدمة يرجع تاريخ بعضها ما قبل عام ٢٠٠٠ ، ونحو ١٩.٣ مليون جنيه قيمة المتبقى من مديونية الهيئة العامة للطرق والكبارى عن الاعمال التى قامت بها الشركة منذ عام ٢٠١٧) ونشير الي عدم قيام الشركة بتقييم الرصيد المستحق علي بعض العملاء بالخارج المتوقفين عن السداد منذ عدة سنوات حيث لم تقم الشركة بإعادة تقييمها على سعر الإقفال في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ مما يعد مخالفاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

فضلاً عن وجود مبالغ معلاه بالأرصدة الدائنة متحصلات من العملاء بنحو ٥٩٦ مليون جنيه منها تحويلات جهات حكومية بلغت نحو ٣٦٩ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٧ دون تسوية. وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظاً على حقوقها ، وبحث ودراسة الأرصدة المحصلة من بعض العملاء واجراء التسويات اللازمة ومراعاة أثر ذلك على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة التزاماً بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

يرجى التفضل بالإحاطة بالآتي:

- بالنسبة للمديونيات المتوقفة الخاصة بعملاء خارج مصر والدوائر المؤجرة فإنه يتم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيلها وكما هو معلوم لسيادتكم أن بعض تلك المديونيات لدى جهات دولية لها ظروف سياسية يصعب معها التحصيل بالطرق العادية ويتم تضمين تلك المديونيات بدراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء بنسبة ١٠٠ % من قيمة المديونية .

- بالنسبة لمبلغ ١.٣٢٠ مليار جنيه الخاص بمديونية الجهات الحكومية وعملاء المنزلي والتجاري وبيع الخدمة فإنه يتم بذل كافة الجهود الممكنة لتحصيلها ، بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بتغيير نظام المحاسبة مع هؤلاء العملاء ليكون مقدماً للحصول على مستحقاتها أولاً بأول وعدم ترايد المديونيات ، كما يتم عمل دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء كل ربع مالي.

- بالنسبة لمبلغ ١٩.٣ مليون جنيه الخاص بهيئة الطرق والكبارى فإنه جارى العمل على تسوية الأعمال المنفذة لخدمة الطرق الاستراتيجية من خلال اتفاقيات مع هيئة الطرق والكبارى بعد خصم قيمة الجعل السنوى المستحق على الشركة كما انه سيتم تسوية ذلك المبلغ بعد التوصل لاتفاق مع الهيئة.

- أما بالنسبة لتقييم أرصدة العملاء فإن الشركة تقوم بتقييم كافة أرصدة العملاء بالعملات الأجنبية ولكن نظراً لوجود بعض الأرصدة المتوقفة منذ سنوات ومن المتوقع عدم تحصيلها وبالتالي ترى الشركة أن إعادة تقييم أرصدة العملاء المتوقفين منذ سنوات سيؤدي إلى تضخيم الحسابات وتكوين أو رد مخصصات لمقابلة الزيادة أو النقص في أرصدة العملاء ، وفى ضوء الظروف الاقتصادية الحالية ترى الشركة عدم تضخيم أرصدها وتقييمها بمعدلات الزيادة المستمرة فى أسعار الصرف ومن ثم قررت الشركة تثبيت سعر التقييم لتلك الأرصدة المتوقفة على أساس سعر صرف (٢٤,٦٨٥) جنيه في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٢ .

- بالنسبة للمبالغ المُعلاة بالأرصدة الدائنة والخاصة بمتحصلات العملاء فيرجى العلم بأنه يتم تعليية هذه الحسابات بشكل مؤقت عند

يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ ما تتخذه الشركة من إجراءات لتحصيل تلك المديونيات، مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو استيداء حقوق الشركة طرف العملاء والغير، مع مراعاة الالتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه في هذا الشأن.

	تحصيل مبالغ من جهات حكومية ثم الفحص والتوصل إلى حساب العميل المختص ومن ثم عمل التسويات اللازمة وهي عملية مستمرة وحيث أن معظم الجهات تقوم بالتحويلات في آخر أيام من الشهر وهو ما يجعل الشركة تقوم بتعليق الحساب بشكل مؤقت نظرا لمواعيد إقفال الحسابات ويتم العمل باستمرار على فحص وتسوية كافة المبالغ فور توافر البيانات والمستندات اللازمة لذلك.	
يتابع مع ضرورة سرعة عرض نتائج اللجنة المشكلة لفحص أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات وكذلك عرض مخرجات منظومة عملاء الدول والمشغلين وسرعة إدراج عملاء الشركات والمؤسسات على المنظومة.	يُرجى التفصيل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة للجنة فحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات فإنه قد تم الانتهاء من أعمال اللجنة وسيتم موافاة سيادتكم بنتائج أعمالها فور اعتماد توصياتها. كما يرجى العلم بأن كافة الخدمات المقدمة لعملاء التليفون الأرضي/ المحمول (وهي الخدمات التي تحتوي على العدد الأكبر من العملاء والتي تحتاج إلى منظومة إلكترونية قوية ودقيقة مثل نظام BSS الحالي) ممكنة من خلال الأنظمة الإلكترونية المستخدمة بالشركة، أما فيما يخص عملاء المؤسسات والشركات فإن بعض من خدماتها يتم تقديمها بطرق يدوية وذلك لسرعة تقديمها لحين ميكنتها وهو ما سيتم العمل عليه خلال الفترات القادمة وبالنسبة لعملاء المشغلين والدولى فإنه تم البدء في تطبيق منظومة إلكترونية تباعاً على الخدمات المقدمة وسيتم عرض المخرجات على سيادتكم خلال الفترة القادمة.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحسبت رقم (١٥) وجود بعض أوجه القصور في نظم الضبط الداخلي بشأن منظومة العملاء والإيرادات نتيجة ضعف الترابط بين القطاع المالي وباقي قطاعات الشركة الأمر الذي ترتب عليه وقائع ذات مخاطر عالية ومن مظاهر ذلك ما يلي:- أ- لم نواف بنتائج أعمال اللجنة المشكلة منذ عام ٢٠٢١ لفحص ومراجعة أعمال قطاع دعم مبيعات عملاء الشركات والمؤسسات للتحقق من صحة أرصدة العملاء الدفترية وبين أرصدها المسجلة على منظومة الحاسب الآلي ، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة في عام ٢٠٢٣ وحتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٦) لم يتم الإنتهاء من عمل اللجنة وتوصياتها. ب- عدم إدراج حسابات عملاء خارج مصر ، الكوابل البحرية ، المقاصة الدولية ، مؤسسات وشركات على نظام الاوراكل الخاص بالشركة حيث تم ادراجها على نظام اكسيل ،لقابل للحذف والاضافة مما يضعف الرقابة على تلك انسابات فضلا عن عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء الدولي (داخل مصر- عملاء تشغيل محلي VSAT ، وعملاء المقاصة ، عملاء خارج مصر) والجدير بالذكر افادت الشركة بردها على فحص القوائم المالية الدورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بأنه يتم تقديم بعض الخدمات بطرق يدوية وجاري العمل على ميكنة باقي الخدمات. ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة وآخرها تقريرنا على تقرير فحص القوائم المالية في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بأنه "تم تشكيل لجنة لفحص أرصدة العملاء . وأوصينا بضرورة تلافي أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

		لمنظومة العملاء.
يتابع ما يتم من إجراءات طرح العضويات والأشتراقات للعاملين وغيرهم وكذلك مساحات الأبراج والمنافذ خلال عام ٢٠٢٦، مع الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بشأن حساب القيمة الحالية لقيمة الاشتراكات. وايضاً متابعة موقف مديونية تذكرتي في ضوء الاتفاق المزمع عقده.	- بالنسبة للتعاقد مع إحدى شركات الاستثمار الرياضي فإنه تم تسوية بعض المبالغ الخاصة بالاعوام السابقة وجارى تسوية باقى المبالغ تباعاً. - أما بالنسبة للمديونية الخاصة بتذكرتي فإنه تم التنسيق معها لتسوية تلك المبالغ من خلال خدمات متبادلة بين الشركتين وجارى صياغة العقود الخاصة بذلك.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٦) تضمنت الارصدة المدينة نحو ٧٨ مليون جنيه قيمة المتبقى من ملحق عقد الرعاية المبرم بين الشركة المصرية واحدى شركات الاستثمار الرياضي بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٢٣ والذي اقر فيه الطرفان باستبدال الحقوق الممنوحة بحقوق اخرى بديلة وفقاً لشروط واحكام هذا الملحق . ونشير في هذا الشأن الى قيام انشركة بتخفيض المبالغ المدفوعة مقدماً بنحو ٩٧ مليون جنيه وتعليقها لحساب الاصول الاخرى تحملت عنه الشركة قيمة استهلاك بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة المساحات التي تم توفيرها من الشركة المذكورة لانشاء ابراج ومنافذ بيع اعتباراً من عام ٢٠٢٣ دون وجود محاضر تسليم لتلك المساحات ولم نقف على مدى استفادة الشركة من تلك الابراج . كما لم تقم الشركة بحساب القيمة الحالية لقيمة إشتراكات العاملين بالنادى لمدة ١٠ سنوات البالغ قيمتها نحو ١٨٠ مليون جنيه وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن. فضلاً عن ذلك فقد تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٢٨.٨ مليون جنيه تحت مسمى مطالبات تذكرتي تخص شركة WE DATA حتى ٢٠٢٣ / ٤ ولم نواف بموقف الفترة من ٢٠٢٣ / ٥ حتى ٢٠٢٣ / ١٢ / ٢٥ . وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ كافة بنود ملحق العقد وموافاتنا بأسباب التأخر في التنفيذ مع الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية للتنفيذ الفعلي للملحق ، وحساب القيمة الحالية وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية ، وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن مع موافاتنا بمحاضر التسليم وتحديد اسباب عدم الاستفادة من تلك الاصول مع تحديد الموقف بشأن شركة تذكرتي.
يتابع ما قامت به الشركة في هذا	يرجى العلم بأنه يتم التواصل بشكل دوري مع هيئة المجتمعات العمرانية للحصول تلك المستحقات وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر فقد	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٧) ما زال حساب التأمينات لدى جهات أخرى يتضمن نحو ٣٤.٦ مليون

الشان من الإجراءات اللازمة نحو إستيداء حقوقها طرف الغير، وموافقتنا بما تسفر عنه تلك الإجراءات.	تم تضمين أرصدة التأمينات الخاصة بهيئة المجتمعات العمرانية ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.	جنيه تمثل قيمة مهمات مخزنية تم تسعيرها بالزيادة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية عن الإتفاق المبرم بينهما وقيمة ما قامت الهيئة بخصمه من مستحقات الشركة تحت مسمى كل من غرامات تأخير وعوائد إستثمارية ، وتأمين نهائي وضمان أعمال تم بشأنها صدور ختاميات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ وافادت الشركة بردها أنه تم تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة عليها دون إيضاح ما أتخذته الشركة من إجراءات لاستيداء حقوقها وكذا عدم إجراء المطابقة اللازمة مع هيئة المجتمعات العمرانية . وأوصينا بموافقتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات نحو استيداء حقوقها طرف الغير.
يتابع خلال عام ٢٠٢٦.	يرجى العلم بأن المبلغ المذكور سيتم فحصه وإجراء التسويات اللازمة.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٨) مازال حساب مدينين الضريبة على القيمة لمضافة والمسددة عن بعض العملاء والبالغ نحو ٨١.٣ مليون جنيه متوقف ومرحل منذ سنوات سابقة ، وقد أفاد رد الشركة على تقاريرنا السابقة "بفحص ذلك ضمن اللجنة المشكلة لفحص أرصدة العملاء "، وهو الأمر الذي لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه. وأوصينا بسرعة إنهاء أعمال اللجنة وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.
يتابع ما يتم من تسويات في ضوء نتائج الدراسة خلال عام ٢٠٢٦	تم عمل دراسة لتقييم الاستثمار في بعض الشركات وعمل التسويات اللازمة في ضوء نتائج الدراسة وجاري ادراسة لباقي الشركات.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٩) إستمرار الشركة في تسجيل بعض الإستثمارات المدرجة ضمن بند إستثمارات في أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قدرها في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٦٠ مليون جنيه (بعد خصم اضمحلال بنحو ٤٠ مليون جنيه) بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية. وأوصينا بالالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في هذا الشأن.

يتابع مع سرعة موافقاتنا بمستجدات الموقف القانوني لبعض القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء والتسويات التي ستتم في هذا الشأن، وكذا ما تم اتخاذه من إجراءات التفاوض مع البعض الآخر حفاظاً على حقوق الشركة.	يُرجى العلم بأنه قد تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء وقد صدرت أحكام ابتدائية لصالح الشركة المصرية للاتصالات ضد شركة كهرباء شمال القاهرة وشركة جنوب الدلتا (بنها وطنطا) وشركة كهرباء مصر الوسطى (الفيوم وبني سويف) وشركة كهرباء القناة (منطقة جنوب سيناء) وقد أبدت بعض الشركات التي صدرت ضدها أحكام استعجالاتها لتسوية المديونيات وهو ما تقوم به إدارة الشركة حالياً ، كما أنه جاري متابعة الإجراءات القانونية لتلك الأحكام للشركات التي لا ترغب في التسوية ، كما يُرجى العلم بأن باقي القضايا المرفوعة ضد شركات الكهرباء مازالت متداولة ، أما بالنسبة لباقي الشركات التي لم يتم رفع قضايا ضدها فإنه مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، أما بالنسبة لشركة المياه فإن إجراءات التفاوض معها مازالت مستمرة وسوف يتم موافاة سيادتكم بأي مستجدات فور حدوثها.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠) لم يتم حتى تاريخه تسوية الخلاف بين الشركة المصرية للاتصالات وشركات الكهرباء بنحو ٣٠٦ مليون جنيه بخلاف فروق ضريبية الدمغة المستحقة للشركة المصرية والذي يمثل قيمة فروق التحاسب عن الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ / ٦ / ٣٠ ، على الرغم من صدور كتاب جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في ٩ / ٤ / ٢٠١٩ بأحقية الشركة المصرية للاتصالات في إسترداد تلك الفروق وحققها في إقامة دعوى لإسترداد تلك الفروق خلال ثلاث سنوات وقد جاء رد الشركة على تقرير الفحص المحدود في ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥ بأنه تم إقامة دعاوى قضائية على بعض شركات الكهرباء ومازالت متداولة والبعض الآخر مازالت إجراءات التفاوض مستمرة للحصول على مستحقات الشركة ، فضلاً عن ذلك لم يتم تسوية الفروق بين الشركة والشركة القابضة لمياه الشرب بشأن معاملة الشركة المصرية للاتصالات بصفة محاسبة تجارية وليس سياحية وفقاً لتوصية الأمانة الفنية باللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠٢٠ وقد جاء برد الشركة المتكرر أنه جاري التفاوض مع شركات المياه وأوصينا بسرعة حسم الخلاف بين الشركة وكلا من شركتي الكهرباء والمياه وإجراء التسويات اللازمة ، وموافاتنا بالمستجدات في هذا الشأن.
يتابع مع سرعة تسوية الأرصدة المعلاه منذ عدة سنوات، مع ضرورة العمل على وضع الضوابط اللازمة لمنع تراكم الأرصدة المدينة والدائنة، مع اتخاذ اللازم من تسوية	يُرجى العلم بأن فرق العمل المختصة بفحص تلك الأرصدة بالقطاعات المالية قامت بفحص وتسوية العديد من المبالغ وأن عملية الفحص تتم بشكل دوري وتتم تسوية المبالغ بعد استيفاء المستندات واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك ، وتطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر فقد تم تكوين اضمحلال لبعض الأرصدة المدينة ضمن دراسة الاضمحلال في الأرصدة المدينة الأخرى. وبالنسبة لتضمين الأرصدة المدينة لنحو ٢٧٢ مليون جنيه فإنه طبقاً لشروط التعاقد تم سداد ١٠٠% دفعة مقدمة للشركة المورد في مقابل أن يتم تسليم المهمات التي يتم توريدها لشركة نوكيا على أن يتم الافراج عن خطاب الضمان النهائي وخطاب ضمان الدفعة	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢١) إستمرار تضمين كل من الحسابات المدينة ، والدائنة أرصدة مرحلة منذ سنوات سابقة وحتى عام ٢٠٢٥ بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢.٣ مليار جنيه ، ونحو ٢.٨ مليار جنيه على الترتيب يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٤ دون تسوية ، والبعض الآخر مبالغ معلاة متمثلة في (مستحقات ، غرامات ، رسوم ، قيمة خدمات ، ٠٠٠ الخ) بالحسابات ولم يتم البت فيها حتي تاريخه مما ترتب عليه تضخيم الحسابات ، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة منذ عدة سنوات لدراسة وفحص تلك الأرصدة طبقاً للأمر الإداري رقم (٤) في ١٦ / ٧ / ٢٠٢٠ ولم يحدد لها تاريخ لإنهاء أعمالها ، وقد جاء رد الشركة

الدفعات المقدمة في ضوء تسليم المهمات الخاصة بها.	المقدمة بعد التسليم لشركة نوكتيا ، وقد أفادت الجهة الفنية بأنه لا مانع من الافراج عن خطابات الضمان (دفعة ونهائي) حيث أن شركة نوكتيا استلمت المهمات وأن المشروع تسليم مفتاح وسيتم تسوية مبلغ الدفعة المقدمة مع محاضر التسليم الابتدائي لعقد نوكتيا رقم ١/٢٠١٦/٢١١ تسليم مفتاح. أما بالنسبة لتضمين الأرصفة الدائنة قيمة مقاييسات إتاحة تكميلية للغير فإنه يتم فحص تلك الأرصفة تباعاً وتسويتها وفقاً للانتهاء من الأعمال المطلوبة حيث قد تم تسوية نحو ٢٣ مليون جنيه خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٥ وجاري فحص وتسوية باقي المبالغ.	المتكرر بأنه جاري الدراسة. هذا ونشير في هذا الصدد إلى تضمين الأرصفة المدينة نحو ٢٧٢ مليون جنيه مسددة كدفعة مقدمة لأحد الموردين عن بعض العقود على الرغم من توريد مشمولها يرجع تاريخها لعام ٢٠٢٣ وكذا تضمين الأرصفة الدائنة نحو ٥٦٨ مليون جنيه قيمة مقاييسات إتاحة تكميلية يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠١٠ لم يتم تسويتها . وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة ، وسداد ما عليها من التزامات حتى لا تتكبد المزيد من فروق العملة ، مع ضرورة سرعة إنهاء عمل اللجنة المشار إليها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج الدراسة والفحص لكل من الأرصفة المدينة والدائنة المتوقعة منذ سنوات مؤيداً بالمستندات.
يتابع مع ضرورة سرعة تحديد نسب المشاركة وتفعيل بنود التعاقد لما له من أثر على نتائج أعمال الشركة.	يُرجى العلم بأنه يتم إجراء كافة المناقشات والمفاوضات اللازمة مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة لتحديد نسب المشاركة الفعلية وقيمة الاستثمارات وسوف يتم عمل التسويات اللازمة فور الانتهاء من ذلك.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٢) تضمنت الأرصفة الدائنة نحو ٦٢ مليون جنيه مقابل تحميل مصروفات العام والعام السابق تقديرياً تمثل نصيب شركة العاصمة الإدارية في المشاركة في الإيرادات البالغة نحو ١٨٠ مليون جنيه منذ بدء التشغيل وحتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ عن الأعمال المنفذة داخل العاصمة الإدارية الجديدة وفقاً للعقد المبرم في ١١ / ٩ / ٢٠١٩ حيث لم يتم الإنتهاء حتى تاريخه من تحديد آليات تنفيذ نسب المشاركة في الإيرادات وتكاليف إستثمارات طرفي العقد وكذا عدم تحديد قيمة حق الإنتفاع لأراضي كل من مراكز الإتصال وأبراج المحمول ومسارات الشبكات وفقاً لما تقضى به الفقرة رقم ٤ والفقره ٢/أ من البند الثامن من العقد المبرم بينهما . وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة بتفعيل بنود التعاقد بشأن كل من نسب المشاركة وتكاليف إستثمارات طرفي العقد وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .
يتابع في ضوء نتائج الاجتماع المزمع عقده.	يُرجى العلم بأنه قد تم الإتفاق مع سيادتكم لعقد إجتماع مع إدارة الشركة ومراجع الحسابات الخارجي لمناقشة المعالجة المحاسبية التي سيتم تطبيقها في هذا الشأن.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٣) ظهر رصيد النقدية وما في حكمها في ٣١/١٢/٢٠٢٥ بنحو ٦,٦٥ مليار جنيه ولم تقم الشركة بإثبات رصيد المحفظة الالكترونية الخاصة بعملائها - على الرغم من إدراجها بكشوف حسابات البنوك والمصادقات البنكية - مقابل إثبات التزام مالي علي الشركة بقيمة

		الالتزامات الناشئة عن العقود مع تلك العملاء وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) الأدوات المالية - العرض التي تقضي بأن " الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي ... ، وأن الأصل المالي هو أي أصل يكون أما نقدية أو ... الخ، وأن الالتزام المالي هو أي التزام يكون أما التزاماً تعاقدياً ... الخ) وكذا لم تقم الشركة بالافصاح عن ذلك ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الأدوات المالية - الإفصاحات. وأوصينا بالالتزام بتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار إليها في هذا الشأن.
يُتابع تنفيذ إجراءات الخطة المشار إليها وموافاتها بما تسفر عنه من نتائج خلال عام ٢٠٢٦ لما لذلك من أثر على الهيكل التمويلي للشركة.	يرجى العلم بأنه ترجع أسباب زيادة رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الآتي: نتيجة لرغبة الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الاتصالات ولاستمرارها في تحقيق إستراتيجيتها الخاصة بتقديم خدمات الاتصالات المتكاملة وتطوير البنية التحتية بشكل مستمر ، فقد تطلب ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريعها ، بالإضافة إلى مشاركة الشركة بشكل أساسي في تنفيذ مشروعات الدولة القومية بالإضافة لمشروعات الشركة المختلفة والتي لا يمكن تمويلها من موارد الشركة الذاتية أو عن طريق حقوق الملكية فقط . كما ان الظروف الاقتصادية وتغير سعر الصرف، وارتفاع سعر الفائدة هو ما أدى أيضاً لزيادة مبلغ خدمة الدين. ونود ان نشير الى أن الشركة ملتزمة بتنفيذ الخطة الخاصة بتحويل قيمة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل لضبط الهيكل التمويلي للشركة وتقليل الفوائد التي يتم دفعها قدر الإمكان خاصة في ظل توجهات البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي المصري منذ ما يقرب من عام بالانخفاض في أسعار الفائدة والتي ساهمت في تقليل فوائد الدين ، كما أنه من المتوقع استمرار نفس التوجهات خلال عام ٢٠٢٦ مما	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٤) بلغت القروض والتسهيلات الائتمانية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٧٣.٢٢ مليار جنيه (محلى وأجنبي) و بنسبة نحو ٢٤١% من حقوق الملكية تحملت الشركة عنها نحو ٢.٨ مليار جنيه فوائد مدينة ونشير في هذا الصدد إلى كلما انخفض معدل تغطية الفوائد و معدل تغطية أعباء الدين يؤدي إلى خلل بالهيكل التمويلي للشركة وكذا يشير زيادة الاقتراض بالعملة الأجنبية الى تحمل الشركة لأعباء خدمة الدين و أعباء إضافية نتيجة لتحرير سعر الصرف و بالتالي تحقيق خسائر فروق عملة قد تؤدي إلى تآكل أرباح الشركة من نشاطها الأساسي . الأمر الذي يتعين معه إعادة النظر في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على زيادة اعتماد الشركة على التمويل الذاتي والحد من تزايد قيمة القروض و الدين الخارجي .

	يساهم بشكل أكبر في تقليل أعباء الدين ، كما قد اعتمدت الشركة بشكل اكبر في الحصول على القروض بالدولار والتي تتميز بفوائد أقل مقارنة بالقروض بالعملة المحلية الجنية المصري ، كما أن الخطة التي تقوم الشركة بتنفيذها أخذت في الاعتبار الموارد الدولارية للشركة والتي تقلل الضغط على الشركة في تدبير عملات أجنبية لسداد التزاماتها في المواعيد المقررة ، كما أنها أخذت في الاعتبار ما يتم سداؤه من التزامات القروض والتسهيلات والفائض الذي يمكن استخدامه في عمليات الشركة المختلفة وما يؤكد على نجاح ذلك هو انخفاض قيمة القروض والتسهيلات من نحو ٨٤ مليار جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٥ إلى نحو ٨٠ مليار جنيه في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ ثم إلى نحو ٧٦ مليار جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ، ونحو ٧٣ مليار جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ كما أن الشركة تقوم ببعض الإجراءات الأخرى بشكل متوازي والتي من شأنها زيادة متحصلاتها وتقليل نفقاتها قدر الإمكان.	
يتابع ما يتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦.	يُرجى التفضل بالإحاطة بالآتي: - بالنسبة لمبلغ ٦٧ مليون جنيه فإنه سيتم فحصه وتسوية ما يلزم بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك. - بالنسبة لمبلغ ٥١ مليون جنيه فإنه جاري فحص العقد وعمل اللازم في ضوء نتائج الفحص. - بالنسبة لمبلغ ٣٢.٤ مليون جنيه الخاص بقيمة المساهمة التكافلية فإنه لم يتم احتساب إيرادات الاستثمارات ضمن أساس الاحتساب وذلك طبقا لتعليمات رئيس مصلحة الضرائب في هذا الشأن. - بالنسبة للمبلغ الخاص بحق الانتفاع فإنه سيتم عمل اللازم بشأنه فور ورود الصيغة التنفيذية الخاصة بالحكم المشار إليه. - بالنسبة لمبلغ ١١.٧ مليون جنيه الخاص بخدمات الصيانة انوقائية وغيرها فقد تم تسوية بعض المبالغ خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦ وجاري تسوية باقي المبالغ تباعا. - بالنسبة لمبلغ ١٠.٧ مليون جنيه الخاص بالضريبة المستحقة على أذون الخزانة فإنه سيتم إجراء التسويات اللازمة في الربع الأول عام ٢٠٢٦	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٥) لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٢٥١.٧٢ مليون جنيه بيانها كما يلي :- • نحو ٦٧ مليون جنيه قيمة ايجارات مواقع ابراج محمول وشحن عدادات مسددة مقدما يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٣ . • نحو ٥١ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب مهمات لتجهيز اماكن الاستضافة بمؤتمر شرم الشيخ والذي تم عقده في نوفمبر ٢٠٢٢ والمدرجة بالخطا بحساب مشروعات تحت التنفيذ دون الوجود الفعلي لها . • نحو ٣٢.٤ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الإستثمارات في شركات تابعة والبالغة نحو ٥.٩ مليار جنيه وكذا قيمة الفرق في المساهمة التكافلية المستحقة عن عام ٢٠٢٥ وذلك بالمخالفة للمادتين رقمي (٤٠ ، ٤٦) من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية . ماله اش رد • نحو ٢٤.٢ مليون جنيه قيمة مقابل حق الانتفاع بالارض المقام عليها سنترال جليم المستحق للغير الصادر بشأنها حكم قضائي بتاريخ ٥ /

	- بالنسبة لمبلغ ٧.١ مليون جنيه ومبلغ ٥.٦ فإنه جاري فحصهما وتسويتهما خلال عام ٢٠٢٦. - بالنسبة لمبلغ ٣٩ مليون جنيه الخاص بغرامات التأخير فقد تم تسوية نحو ٣٢ مليون جنيه خلال الربع الأول ٢٠٢٦ وجاري فحص وتسوية باقي المبلغ. - بالنسبة لمبلغ ٣ مليون جنيه فإنه يتم فحصه وتسويته بشكل دوري فور توافر المستندات اللازمة لذلك.	٢٠٢٣ / ١١ . • نحو ١١.٧ مليون جنيه قيمة خدمات الصيانة الوقائية المؤداة لوحداث ACCESS MSAN، وخدمات MANGMENT SERVICE. • نحو ١٠.٧ مليون جنيه قيمة الضريبة المستحقة على إيرادات اذون الخزنة المستحقة حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ والبالغة نحو ٥٣.٤ مليون جنيه . • نحو ٧.١ مليون جنيه قيمة مبالغ مسددة منذ عام ٢٠١٥ نيابة عن احدى شركات الاتصالات ولم يتم تحصيلها. • نحو ٥.٦ مليون جنيه قيمة خدمات MANGMENT SERVICE الخاصة بتأمين شبكات العاصمة الادارية . • نحو ٣٩ مليون جنيه قيمة ما تم رده من غرامات التأخير لبعض الموردين والسابق تحميلها على حساب الأرصدة المدينة منذ سنوات. • نحو ٣ مليون جنيه قيمة الغرامات والرسوم الجمركية عن الاعوام السابقة ، وكذا مصاريف الأمن والحراسة لبعض مواقع الشركة ، وفرق مصاريف استهلاك الكهرباء والمياه. وأوصينا بحصر كافة المصروفات وإجراء التصويب اللازم.
يتابع ما سيتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦، مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة.	- بالنسبة لمبلغ ١٤٣ مليون جنيه فإنه لم يتم الانتهاء من اجراء المطابقات اللازمة خلال الربع الرابع عام ٢٠٢٥ وسوف يتم عمل التسويات اللازمة خلال الربع الأول عام ٢٠٢٦. - بالنسبة لمبلغ ١٠١ مليون جنيه فقد تم عمل التسويات اللازمة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٦. - بالنسبة لمبلغ ٦.٦ مليون جنيه فإنه جاري فحص موقف تلك المشروعات وعمل التسويات اللازمة في ضوء الفحص.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٦) لم يتم تغطية الإيرادات بنحو ٢٥٠.٦ مليون جنيه بيانها كما يلي : • نحو ١٤٣ مليون جنيه قيمة مسحوبات الكوابل النحاسية الفعلية عن الربع الرابع لعام ٢٠٢٥ والتي تم سحبها بموجب محاضر تسليم وفقا للبيان المعد من الشركة في هذا الشأن. • نحو ١٠١ مليون جنيه قيمة بيع مخلفات خرده ومركبات خلال العام . • نحو ٦.٦ مليون جنيه قيمة المنفذ من أعمال لمشروعات خدمات الاتاحة التكميلية – مجتمعات مغلقة – عن سنوات سابقة . وأوصينا بحصر كافة الإيرادات وإجراء التصويب اللازم.
يتابع ما سيتم من	جاري إنهاء التفاوض مع العملاء المُشار إليهم بالملاحظة وإبرام	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٧)

تعديل الأسعار والتسويات خلال عام ٢٠٢٦.	التعاقدات اللازمة وعمل للمعالجات المحاسبية المترتبة على ذلك.	لم تقم الشركة بتعديل اسعار التحاسب لبعض الخدمات المقدمة منها لبعض العملاء على الرغم من تعديلها وزيادتها للبعض الاخر وما لذلك من اثر على حساب الايرادات . واوصينا باجراء تعديل الاسعار المشار اليها لكافة العملاء واجراء ما يلزم من تسويات.
يتابع ما يتم من تسويات خلال عام ٢٠٢٦ ، ونوصي بحصر كافة الحالات المثيلة وضرورة إجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) .	يُرجى العلم بأنه تم فحص الموقف التنفيذي للمشروعات مع الجهات الفنية والوقوف على التنفيذ الفعلي للمشروع وبناء على ذلك فقد تم عمل التسويات اللازمة لإثبات إيرادات المشروع ومصرفاته بصافي مبلغ ٦٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥ وذلك في ضوء الانتهاء من تنفيذ كافة التزامات الشركة المصرية للاتصالات التعاقدية ، كما أنه سيتم حصر الحالات المماثلة بشكل دوري واجراء التسويات اللازمة فور توافر الشروط اللازمة لذلك ، كما انه جارى فحص موقف خطابات الضمان واتخاذ اللازم بشأنها.	<u>ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٨)</u> لم تتأثر نتائج أعمال الشركة بما يخصها من تكاليف وإيرادات بقيمة ما تم تنفيذه من عمليات توريد وتركيب مهمات خاصة بأحد مشروعات الشركة ، حيث تم إثبات التكلفة وما تم سداده من العميل ضمن حسابي الأرصدة المدينة والدائنة بنحو ٦٢٩.٣ مليون جنيه ٥٥٨ مليون جنيه علي الترتيب بالرغم من الانتهاء من بعض الاعمال. كما لم يتم تخفيض قيمة خطابات ضمان الدفعات المقدمة التي أصدرتها الشركة لصالح العميل (منذ عام ٢٠١٩) بما تم تنفيذه من أعمال طبقا للتعاقدات المبرمة مما يؤثر على ارتفاع قيمه عموله مد خطابات ضمان الدفعه المقدمه المستحقه للبنك المصدر لخطابات الضمان. ونشير إلى أن رد الشركة على تقاريرنا السابقة الذي أفاد بأنه "سيتم الاعتراف بصافي الإيراد فقط في نهاية المشروع" مخالفا لما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء. وأوصينا بحصر ما تم تنفيذه من أعمال للمشروع المشار إليه وإجراء التصويب اللازم في ضوء ما يقضى به معيار المحاسبة المصري المشار اليه عاليه ، مع مراعاة تخفيض قيمة خطابات الضمان بما تم تنفيذه من أعمال ، وكذا موقف تحصيل الدفعات المستحقة عن تنفيذ المشروع طبقاً للعقود المبرمة.
يتابع مع موافقاتنا باى تعويضات للعملاء ان وجد وكذلك موقف تعويضات شركة التأمين	تم موافاة سيادتكم بقرارات تشكيل ومحاضر وتوصيات اللجان الخاصة بحصر الآثار لنتيجة عن حريق سنترال رمسيس فور الانتهاء من أعمالها وذلك خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٢٥ وسيتم موافاتكم بأية مستجدات في هذا الشأن.	<u>مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً نورد ما يلي :-</u> <u>ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١)</u> كما هو وارد بالايضاح رقم ٤٠ من الايضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصره للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ فقد قامت الشركة بتحديد صافى النقيمة الدفترية للاصول

		المتضررة في حادث حريق سنترال رمسيس بتاريخ ٧ / ٧ / ٢٠٢٥ نحو ١.٤٨٣ مليار جنيه منها نحو ١٢٧.٣ مليون جنيه استبعاد من حساب المخزون وفقا لما ورد بالايضاح رقم ١٨ واستلمت الشركة من شركة التأمين مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه من تحت حساب التعويض وقامت بتخفيضها من حساب المصروفات الاخرى (الخسائر الراسمالية) وفقا لما ورد بالايضاح رقم ٨ ولم يتم ادراجها ببند مستقل بقائمة الدخل وفقا لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن . ونشير في هذا الصدد الى عدم قيام الشركة بموافقاتنا بتقارير وتوصيات اللجان المشكلة من قبل للشركة لحصر الاثار الناتجة عن الحريق والتي اسفرت عن الخسائر المشار اليها وكذا لم يتم موافقاتنا بموقف العملاء التي تاثرت بالحريق و اذا كان هناك طلب تعويضات للعملاء من عدمه . وأوصينا بالالتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن مع ضرورة موافقاتنا بما سبق الاشارة اليه للوقوف على صحة ماتم اثباته بالخسائر الراسمالية .
يتعين سرعة التصرف واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الأصول المستغني عنها، وكذا ضرورة موافقاتنا بكشوف نتائج الجرد الفعلي للمخازن مقيمة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ للتحقق من صحة الرصيد الظاهر بالقوائم المالية	- بالنسبة لجرد الأصول فيرجى التفضل بالعلم بأن الشركة قامت بمطابقة نتائج أعمال الجرد " شهادات البارز والعجز " مع دفاتر وسجلات الأصول الممسوكة بالإدارة العامة للأصول الثابتة حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ وهو آخر بيان للإضافات والإستبعادات الذي تم إبلاغه لإدارات الأصول الثابتة بالمناطق والقطاعات ، حيث تتم تسوية الفروق الناتجة (العجز) للأصول التي تم تخريدها والتي وردت ضمن محاضر جرد الأصول بالدفاتر والسجلات المالية والتي ظهرت في ميزان شهر ديسمبر ٢٠٢٥ . - بالنسبة لجرد المخزون فقد تم إعداد كشوف بنتائج الجرد الفعلي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ . - بالنسبة للأصول المستغني عنها فإنه يتم فحصها بشكل دوري ودراسة أفضل الطرق للإستفادة منها وعمل اللازم بشأنها في ضوء نتائج الفحص والدراسة.	<u>ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢)</u> تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وقد قمنا بالإشراف على جانب من أعمال الجرد في حدود الإمكانات المتاحة ، وقد أسفر إشرافنا عن وجود بعض الملاحظات المتكررة تم إبلاغها للشركة بموجب كتبنا آخرها رقم (١٦٥ مكرر) بتاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠٢٥ ، والتي أثرت على أعمال الجرد ولم نواف بالرد حتى تاريخه بالمخالفة للمادتين ١٢ ، ١٧ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ومنها ما يلي :- أ- عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بين محاضر جرد الأصول الثابتة وسجلات الأصول في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ . ب- عدم قيام الشركة بإعداد كشوف نتائج انجرد الفعلي للمخازن المقيمة في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ ببعض القطاعات لمطابقتها بالأرصدة الدفترية بحسابات مراقبة المخزون حتي تاريخ إعداد التقرير لتحديد الفروق الجردية (عجز / زيادة) وإجراء المعالجات المحاسبية

والإجراء المطابقات اللازمة للأصول الثابتة والمخزون لإظهار العجز والبارز في هذا الشأن، ويتابع ذلك خلال عام ٢٠٢٦.		اللازمة لها وتأثير ذلك على حساب المخزون. ج- استمرار وجود العديد من الأصول المستغنى عنها والتي تشكل أعباء تخزينية على الشركة فضلاً عن عدم التخلص منها بالبيع أو التأجير لتحقيق منافع اقتصادية للشركة. وأوصينا بموافاتنا بالرد على تقريرنا بشأن الجرد السنوي للشركة واتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا يمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة دون تحقيق أية إيرادات.
يتابع موقف استغلال الأصول، وبالنسبة للأصول المقيمة إجمالاً نوصي بدراسة الأمر والعمل علي إتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة.	- بالنسبة للأصول المُستغنى عنها فإنه يتم حصرها بشكل دوري وبحث الطرق المُثلى للاستفادة منها سواء باستغلالها أو بيعها حيث قد تم بيع مهمات خردة وراكدة بنحو ٣٦٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥. - بالنسبة لساعات الكوابل الدولية فإنه بشكل دوري يتم دراسة أفضل الطرق لاستغلالها بما يحقق أفضل منافع للشركة في ضوء سوق المنافسة الدولي حيث يتم استغلال حوالي ٧٠% لمعظم ساعات الكوابل البحرية المفعلة ويتم الإبقاء على ٣٠% من الساعات المتبقية يتم استخدامها كنسخ احتياطية لبعض الساعات الأساسية لضمان استمرارية تقديم الخدمة والحفاظ على مستوى الخدمة المقدمة في حالة فقدان الساعات الأساسية المستخدمة وكذلك بيعها للعملاء الدوليين في حالة زيادة الطلب على تلك الخدمات . أما بالنسبة لبعض مباني وسنترالات الشركة الغير مُستغلة والتي من ضمنها مبنى سنترال الاوبرا والمعصرة فإنه يتم دراسة الاستغلال الأمثل لها وعمل اللازم في ضوء ذلك. - بالنسبة لكابل مينا فيرجي العلم بأنه مدرج بالسجلات كافة البيانات التفصيلية " الساعات " للكابل حيث يتم استبعاد الدوائر والساعات طبقاً للبيان الوارد من الجهة الفنية المدرج به " سعة الدائرة ، تكلفة الدائرة، سعر الخدمة ، الشركة ، نوع الكابل " كما يرجى العلم بأنه يتم إرسال بيان بالساعات الكلية للكوابل الدولية إلى سيادتكم للاطلاع عليها كل ربع مالي. أما بالنسبة للمحطات فهي بالكامل ملك لشركة شمال افريقيا والشرق الأوسط "مينا" للكوابل البحرية وليست ملك	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٣) وجود قصور في بعض البيانات الفنية وسجلات الأصول الثابتة وكذا السجلات المالية لحسابات المخزون والعملاء ومن مظاهر ذلك ما يلي : أ- وجود بعض الأصول تمثل طاقات غير مستغلة منها بعض ساعات الكوابل الدولية منذ عدة سنوات وبعضها تم استهلاكها بالكامل دون أن تستغل بلغ صافي تكلفتها ٢.٥ مليار جنيه ، كما تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٢.٦ مليار جنيه قيمة ما تم انفاقه علي المشاركة في ساعات الكابلات البحرية لم يتم استغلالها ويرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢١ وكذا بعض أصول مباني وسنترالات الشركة (المعصرة ، الأوبرا ، مركز تحصيل بطوان ، ٠٠ ألخ) ب- عدم تضمين سجلات الأصول أي تحليلات للساعات والفرعات ومحطات الإنزال الخاصة بكابل مينا البحري البالغ قيمته نحو ١.٤ مليار جنيه منذ عام ٢٠١٨ حيث يتم الاكتفاء ببيان فني للكوابل الدولية دون إظهار أثر ذلك علي سجلات الأصول. ج- عدم إستيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الأصول المضافة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ بصورة إجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعلياً. د- عدم وجود سجلات تحليلية مرتبطة بمنظومة الحسابات المالية لأرصدة العملاء وأرصدة التأمينات الخاصة بها علي الرغم من تشكيل

لجنة لدراسة ذلك منذ ٢٠١٧ / ٤ ولم يتم نهو أعمالها حتي تاريخه ، ولم تقم الشركة حتي تاريخه بإصدار القواعد التنفيذية لللائحة التجارية المعتمدة منذ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٠ ، فضلاً عن إستمرار وجود متأخرات على بعض عملاء مكاتب بيع الخدمة المرفوعين نهائياً من الخدمة بعضها غير مغطي تامينيا والبعض الآخر تزيد مديونيتهم عن التأمين المحصل. وأوصينا باتخاذ اللازم نحو الاستفادة واستغلال أصول الشركة حتي لا تمثل طاقات عاطلة غير مستغلة في ضوء تحمل الشركة عبء اهلاك الأصول الثابتة ، وكذا العمل على تلافي أوجه القصور لسجلات الأصول الثابتة والسجلات المالية لحسابات العملاء والتأمينات الخاصة بها والالتزام باللائحة التجارية لإحكام أنظمة الضبط والرقابة الداخلية حفاظاً على إيرادات الشركة.	الشركة المصرية للاتصالات. - أما بالنسبة للأصول التي تم تسجيلها بصورة إجمالية فإنه توجد صعوبة في استيفاء قيمة بعض الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤ التي تم قيدها بشكل إجمالي والتي تم إهلاكها بالكامل بالسجلات واستبعاد جزء كبير منها وذلك في تخريد السنترالات وإحلال وسحب الكوابل. - بالنسبة لتأمينات العملاء فإنه يوجد تحليل لها على الشاشات على مستوى كل عميل وهي مطابقة لأرصدة الإدارات المالية ، كما أنه يتم المطابقة بشكل دوري لأرصدة التأمينات بين العلاقات التجارية والإدارات المالية ويتم متابعة تحصيل المديونيات بعد خصم مبلغ التأمين ، أما بالنسبة للقواعد التفصيلية لللائحة التجارية فإنه سوف يتم موافاة سيادتكم بها فور إصدارها وتوقيعها من السيد المهندس/ العضو المنتدب والرئيس التنفيذي ، أما بالنسبة لمتأخرات عملاء مكاتب بيع الخدمة فإنه جاري فحص تلك المديونيات وعمل اللازم بشأنهم في نتائج الفحص.	
ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٤) إستمرار الشركة في الإستثمار في شركات مثل العربية لتصنيع الحاسبات ، الثريا ، المصرية لصناعة المعدات التليفونية ، النيل ، الوطنية لتليفون المحمول. بنحو ٣٩.٦٥ مليون جنيه مكون عنها إضمحلال بنحو ٣٤.٢ مليون جنيه لم تحصل الشركة عنها أية عوائد نقدية ، و لم نواف بما إتخذته الشركة من إجراءات للتخارج من تلك الشركات التي لم تجني عائد ، أو التي لم تبدأ النشاط ، أو تحت التصفية تنفيذاً لتوصيات لجنة الإستثمار وفقاً للوارد برد الشركة علي تقاريرنا السابقة . وأوصينا بإعادة النظر في جدوى إستمرار الشركة في الإستثمارات التي لا تجني ايه عوائد منها.	يُرجى التفصل بالإحاطة بالآتي : أن محفظة الإستثمار بالشركة ككل تحقق عوائد جيدة حيث أن قيمة محفظة الإستثمارات بنحو ٦.٧٧ مليار جنيه وأن نسبة الإستثمارات الناجحة بها والتي تدر عوائد على مستوى مجموعة المصرية للاتصالات تقدر بنسبة أكثر من ٩٨% إلا أن وجود بعض الإستثمارات الصغيرة والتي تمثل نسبة حوالى ٢% من إجمالي الإستثمارات والتي لا تحقق أى عوائد، وطبقاً لإستراتيجية الشركة فيما يخص الشركات المستثمر فيها وقرارات مجلس إدارة الشركة فى هذا الشأن فإنه سيتم التخارج من الإستثمارات التي لا تدر عوائد تبعاً طبقاً لتوصيات لجنة الإستثمار بالشركة علماً بأن تلك الشركات تم تكوين اضمحلال لها بنسبة ١٠٠%. - بالنسبة للشركة العربية لتصنيع الحاسبات فيرجى العلم بان الموقف المالي للشركة لم يتغير منذ العام المالي ٢٠٢٣ فضلاً عن عدم رغبة المساهمين الحاليين بشراء أي حصة من حصص المساهمين الآخرين في ضوء الموقف الحالي بالإضافة الي أن	يتابع خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٦ لما يتم تحصيله من عائد إستثمارات الشركة المصرية في تلك الشركات كما جاء برد الشركة، ونوصي بموافاتنا بما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ توصيات لجنة الإستثمار بشأن التخارج من الشركات التي لم تجني عائد، وكذا

قرارات اللجنة بالنسبة لكل من الشركات الأتية (الوطنية للمحمول التي لم تبدأ النشاط حتى تاريخه وشركتي كويك تيل والنيل (تحت التصفية)	بعض المساهمين لم يقوموا باستكمال حصصهم في رأس المال. - بالنسبة لشركة الثريا فيرجى العلم بأن هناك تحسن في اداء الشركة حيث حققت صافي ربح قدره ٤ مليون دولار امريكي في العام المالي ٢٠٢٤ لتغطي الخسائر المرحنة للشركة. - بالنسبة لشركة كويكتيل يرجى التفضل بالإحاطة أنه في ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الانتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفي القضائي حيث تم تغيير المصفي بأخر ويتم حالياً دراسة الموقف وفور انتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على استثمار الشركة المصرية للاتصالات في شركة كويك تيل. - بالنسبة لشركة النيل فإن الشركة تحت التصفية منذ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩ بناء علي الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بذلك التاريخ، وفي انتظار الانتهاء من تلك الإجراءات. - بالنسبة للشركة الوطنية للمحمول يرجى العلم بأنه قد تمت الموافقة في ١٠ / ١ / ٢٠٠٥ علي مساهمة الشركة المصرية للاتصالات في انشاء الشركة الوطنية للتليفون المحمول بنسبة ٥٠% وذلك كأحد البدائل للدخول في سوق المحمول بعد التنازل عن رخصة الشبكة الثالثة لخدمة المحمول في ٢٠٠٣ ، في حين أنه نظراً لاستحواذ الشركة المصرية للاتصالات علي نسبة شركة فودافون وهي ٤٤,٩٥ % بشكل مباشر ، الامر الذي يعتبر انتفاء للغرض الذي أنشأت من أجله الشركة علماً بأن الشركة الوطنية لم تمارس أي نشاط ولم يتم صدور أية قوائم مالية لها.	
يتابع ما يتم من إجراءات لحصول الشركة على عائد استثماراتها.	بخصوص أرباح عرب سات يرجى العلم بأنه تم انعقاد جمعية عامة عادية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٢٥ وتم طلب تحصيل حصة الشركة المصرية المقررة من توزيعات أرباح شركة عرب سات وافادوا بأنه سيتم مناقشة الموضوع بعد الاجتماع وبتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠٢٥ ورد خطاب من شركة عربسات يفيد بأنه تم احتجاز الارباح نتيجة المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية من التليفزيون المصري	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥) لم تقم الشركة حتي تاريخه بتحصيل نصيبها من إيرادات توزيعات استثماراتها المالية المستحقة والبالغة نحو ٣٣.٦ مليون جنيه قيمة المبالغ التي تقرر توزيعها من أرباح شركة عرب سات عن عدة سنوات (إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الشركة لايراداتها المستحقة في ضوء قرارات الجمعيات للشركات المستثمر فيها.

تتابع خلال عام ٢٠٢٦ ونوصي بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية التي صدرت لصالح الشركة في هذا الشأن، وإجراء التسويات اللازمة بشأنها.	يُرجى العلم بأن الحجوزات الإدارية الواردة بالملاحظة من بعض الجهات الحكومية علي بعض أرصدة الشركة بالبنوك المختلفة فإنها حجوزات قديمة تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالها وقد صدر العديد من الأحكام لصالح الشركة بعضها أصبح نهائياً وجرى استخراج الصيغ التنفيذية لها وإعلانها والتنسيق مع البنوك لرفعها ، كما يُرجى العلم بأن الفتوى الواردة بالملاحظة كانت مختصة بحالة معينة لا يمكن تطبيقها على كافة الحالات حيث أن البنوك تتعامل مع كل حالة حجز بطريقة منفصلة وترى أنه يستلزم تشريع لعدم الحجز على بعض المبالغ بحسابات الشركة وهذا أمر يصعب تحقيقه.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦) بلغ رصيد النقدية المحتجزة لدي بعض البنوك نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة حجز اداري لصالح عدة جهات إدارية بالدولة يرجع بعضها لعام ٢٠٠١ علي الرغم من صدور الفتوي رقم ٤٩١ / ١ / ٥٤ في ٢٧ / ٩ / ٢٠١٧ من الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع والتي انتهت الي "عدم جواز توقيع الحجز الإداري علي أموال الشركة المصرية للاتصالات لتحصيل ما يستحق للوحدة المحلية ٠٠٠٠ الخ" ، وكذا وجود العديد من الخطابات الواردة من بعض البنوك خلال العام تفيد رفع الحجز الإداري لديها. فضلاً عن عدم موافقتنا بأسباب عدم تنفيذ بعض الأحكام الصادرة لصالح الشركة برفع الحجز الإداري عن بعض المبالغ على الرغم من إفادة الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأنه" جاري استخراج الصيغ التنفيذية لها "وهو الأمر الذي لم يتم ، مما أضعاف على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ . وأوصينا باتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الحجز الإداري في ضوء الفتوي المشار إليها حفاظاً علي أموال الشركة ، وكذا سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الصيغ التنفيذية للأحكام التي صدرت لصالح الشركة والتنسيق مع البنوك لرفع تلك الحجوزات لما له من أثر على عوائد الشركة.
يتابع خلال فحص الربع الأول لعام ٢٠٢٦.	جاري اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المذكورة مع العلم بأنه تم تضمين المديونيات المذكورة ضمن دراسة مخصص الخسائر الائتمانية المُتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧) بلغ رصيد عملاء فاتورة أفراد بقطاع المحمول في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ نحو ٩٥١.٤ مليون جنيه منها نحو ٢٥٧.٧ مليون جنيه متأخرات على بعض الأفراد يرجع تاريخ بعضها لأكثر من عام وهو ما يخالف شروط التعاقد. وأوصينا بضرورة موافقتنا بأسباب ذلك ، والعمل علي تحصيل مديونياتها المستحقة لدي عملائها لما يعود بالنفع علي الشركة.

نوصى بالإلتزام بأحكام القانون المشار إليه.	يُرجى العلم بأنه قد سبق وأن تم الرد بأنه تم إرسال خطاب لسيادتكم من الشركة بتاريخ ١ / ٧ / ٢٠٢٤ والمتضمن الأسباب التي استندت إليها الشركة بأن تلك المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة.	ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٨) مخالفة الشركة لأحكام المادة (٧) من القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن انشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم حيث لم تقم الشركة بتحصيل قيمة ضريبة قدرها خمسة جنيهاً علي كافة الخدمات والمستندات التي تقدمها أو تصدرها ٠٠٠ بناءً على طلب ذوى الشأن ، وقد جاء رد الشركة يفيد " بأن المادة المشار إليها بالقانون لا تنطبق على الشركة المصرية للاتصالات وشركاتها التابعة لأن الشركة لا تملك سلطة زيادة أسعار التجزئة بإرادتها المنفردة ٠٠٠ لعدم وجود نص في القانون يحدد آلية التطبيق في الخدمات التجارية ، فضلاً عن إرتفاع أسعار الخدمات مقارنةً بغيرها من الشركات بما يؤثر سلباً علي المركز التنافسي للشركة وشركاتها التابعة ٠٠٠". وأوصينا بالإلتزام بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ وتعديلاته ، وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق ما يقضي به القانون المشار إليه
---	---	---

وكلاء الوزارة
نواب أول مديروا الإدارة

تحريراً في: ٢٠٢٦/٣/٢٩

هويدا السيد صابر
"السيدة المحاسبة/ هويدا السيد صابر"

خالد حسن سالم
"السيد المحاسب/ خالد حسن سالم"

عاطف السيد عبد السلام
"السيد المحاسب/ عاطف السيد عبد السلام"

عبير طلعت عبدالعزيز
"السيدة المحاسبة/ عبير طلعت عبدالعزيز"